

برنامج سوريا المواطن

الموضوع الثاني سيادة القانون

هذه الوثيقة هي المسودة الأولى لأول موضوع يتناوله هذا المنهاج التدريبي، وهو موضوع المواطنة ضمن النظام الديمقراطي. سوف تُوزع هذه الوثيقة على المنظمات الشريكة في برنامج "سوريا المواطن"، للحصول على تعليقاتها ومعلوماتها الارتجاعية.

كما تُوزع الوثيقة أيضاً، بعد صياغتها بشكل نهائي، على المشاركين في فرق النقاش في مختلف الربوع السورية. ويمكن تعديلها بشكل طفيف (لإدراج التوجيهات الخاصة بالمنشطين، والأمثلة المأخوذة من واقع الحياة، واستخدام تمثيل الأدوار في التمارين، وغير ذلك)، فيصلح اعتمادها إذ ذاك ككتيب مرجعي يعود إليه المنشطون والمشاركون عند الحاجة.

أهداف هذه الجلسة

- ❖ لتقديم شرح عام عن الواقعية للدستور ليكون القانون الرئيسي الحاكم على الأرض: هذا يوصف الهيكل التنظيمي للحكومة ويحدد الفصل بين السلطات بين مختلف المؤسسات بالإضافة الى ذكر أساسيات الحقوق والواجبات تجاه المواطنين.
- ❖ تقديم المؤسسات الرئيسية والاعيين الرئيسيين في الدول الديمقراطية.
- ❖ لتمكين المشاركين من إدراك أن المبادئ في الدستور يجب أن تتبع في باقي المؤسسات وأن مسؤولية المواطنين مراقبة التطبيق والتشجيع على الالتزام بالمبادئ الدستورية.
- ❖ تقديم عرض عن علاقة المواطنين بالمسؤولين المنتخبين والعملية التي يتم من خلالها تحقيق المحاسبة السياسية من خلال القوة والتوازنات.

مقدمة

الديمقراطية هي شكل من أشكال الحكم التي يتولى فيها الشعب السلطة النهائية. وفي ظل هذا النظام، يتمتع المواطنون بحق وفرصة المشاركة في صنع القرارات إما مباشرة أو من خلال ممثلين ينتخبونهم.

لقد برزت مبادئ وركائز الأنظمة الديمقراطية منذ مئات السنين، لكنّ بلداناً كثيرة ممن تعتبر اليوم نماذج حية للنظام الديمقراطي استغرقت وقتاً طويلاً قبل أن تطور نظام حكمها، ومعايير وأصول إدارة الحكم فيها. وأهم ما في الأمر أنّ المبادئ والمقومات الأساسية للديمقراطية تتوافر وتسري على أي مجتمع يُتاح له الاطلاع عليها، أيّاً كانت مرحلة التحولات السياسية التي يمر بها.

سيادة القانون

القوانين هي أساس المجتمعات الديمقراطية. لذلك مصطلح سيادة القانون هو المفهوم الذي يعبر عن أن القانون هو الذي يسود فوق أي فرد أو مؤسسة في المجتمعات الديمقراطية. قد يسأل أحدهم ماذا سيحصل لو ان القوانين غير موجودة او انه لا يوجد قواعد للعبة. القوانين تحدد الحدود على السلوك، الحكومة، الافراد او المنظمات وهم يعملون بعدالة ومساواة. ها يعني أن إطار ودرجة القوانين تطبق على الجميع بنفس المستوى.

هنالك ثمانية عناصر للقوانين وهي ضرورة لتأسيس سيادة القانون.¹

- 1- يجب ان تكون القوانين موجودة ومطاعة من قبل الجميع بما فيها المسؤولين الحكوميين.
- 2- القوانين يجب أن تنشر.
- 3- القوانين يجب ان تكون منظورة حيث لا يطبق القانون قبل ان يتم اقراره. مثال لا تستطيع المحكمة الحكم على شخص قبل ان يكون الفعل الذي ارتكبه يعتبر جريمة بناء على قانون تم اقراره مسبقاً.
- 4- القوانين يجب ان تكون مكتوبة بصيغة واضحة لتجنب أي تطبيق تعسفي للقوانين.

¹ Bobbio, Norberto. 1989. [Democracy and Dictatorship: The Nature and Limits of State Power](#). Minneapolis: University of Minnesota Press.

- 5- القانون يجب ان يتجنب الالتباس
- 6- القوانين يجب ألا تطلب المستحيل
- 7- يجب ان تحتفظ القوانين باستمرارية على مدى الزمن لتمكين القوانين من التناسق مع الواقع القوانين يجب ان تراجع من فترة لأخرى لتتنسق مع متغيرات الحياة الاجتماعية والسياسية التي تتغير.
- 8- الإجراءات الرسمية يجب أن تكون متنسقة مع قواعد واضحة للتنفيذ.

حيث ان تطبيق ربط القوانين مع الهيكل التنفيذي كان أحد القضايا الرئيسية. اعلان دلهي تم اقراره بتجمع 185 قاضي ومحامي وأساتذة في القانون من 53 دولة حول العالم. قد قام بتحديد العملية والتشكيل والممارسات الدولية والممارسات الفضلى التي واجب تطبيقها. تم إقرار الإعلان عام 1959 حيث كانت المرة الأولى التي يقوم بها المجتمع الدولي بإقرار مبادئ مشتركة وممارسات مشتركة.

مؤسسات رئيسية في دولة ديمقراطية

الديمقراطية هي نظام حكم يتيح للشعب اختيار قادته السياسيين بموجب انتخابات دورية وحررة وعادلة، إذ يمنحه فرصة الاختيار بين أحزاب سياسية ومرشحين يتنافسون فيما بينهم، لتولي مقاليد السلطة، والعمل في خدمة المواطنين الذين يمثلونهم.

في ظل هذا النظام، تخضع الأحزاب السياسية، كما يتعرض السياسيون المنتخبون، لمساءلة الشعب الذي يمسك بالسلطة العليا. وتستمد مؤسسات الحكم مشروعيتها من رضى الشعب عن أدائها، بحيث يفقد القادة السياسيون مناصبهم بموجب آلية انتخابية في حال عدم الرضى عن أدائهم.

لا وجود "لوصفة واحدة" تنطبق على جميع أنظمة الحكم الديمقراطي. فقد عمدت معظم الديمقراطيات المعاصرة على تطوير نظام حكمها مع الوقت، بعد أن خاضت عدة تجارب في هذا المجال، وصولاً إلى يومنا هذا الذي يشهد مجموعة متنوعة من الأنظمة الديمقراطية العاملة على الأرض. ولكن، رغم تلاوي النسيج الديمقراطي وتعدد خصائصه، تبرز بعض القواسم والمبادئ المشتركة بين جميع الأنظمة الديمقراطية الناجحة والثابتة تقريباً.

الدستور

تُمَارَس السلطة السياسية في النظام الديمقراطي ضمن أطر القوانين القابل تنفيذها، والمعروفة بسيادة القانون. وكان هذا المفهوم قد برز في عدة مجتمعات مع الوقت، نتيجة استياء المواطنين من القرارات الاعتباطية التي يتخذها الحكام بشأن ما يصلح أو لا يصلح تطبيقه في المجتمع، ومن تعرض مواطنين مختلفين لعقوبات أو عواقب متفاوتة جراء ارتكابهم الأفعال ذاتها.

يتمحور النظام القانوني الديمقراطي حول الدستور، وهو نص مكتوب يوجز حقوق المواطنين ومسؤولياتهم، ويحدد ويقيد طريقة ممارسة السلطة من قبل مؤسسات الحكم². لا يجوز أن تتعارض أي قوانين أخرى مع الدستور، باعتباره القانون الأعلى للبلاد.

يرتكز مفهوم القانون الأعلى على فرضية تقول بوجود مبادئ أساسية لا تتغير مع الوقت. وينص أحد هذه المبادئ على ضرورة تقيد عمل الحكومة بطريقة ما، بحيث لا تتدخل في حياة المواطنين عن غير وجه حق. وبما أنّ سلطة القانون تعلق سلطة الحكومة التي تمارس الحكم، فمن شأن الحكومات المتعاقبة أن تتقيد بأحكام الدستور، وأن تعمل بموجبه.

ينص مبدأ آخر على تمتع جميع المواطنين ببعض الحقوق والحريات الأساسية التي لا يحق للدولة أن تحرمهم منها. غالباً ما تشمل هذه الحقوق والحريات حق المواطن بالتعبير عن معتقداته، وحق تشكيل الجمعيات مع أشخاص آخرين، وحق التجمّع والاحتجاج على أعمال الحكومة، على أن يمارس هذه الحقوق بطريقة سلمية، تراعي القوانين وحقوق الآخرين. لكل بلد بالطبع مقاربتة الخاصة في تحديد الحقوق الأساسية، لكنّ الدستور يحد من سلطات المؤسسات الحكومية لمنعها من إنكار هذه الحقوق على المواطنين، ولضمان مساواة جميع المواطنين أمام القانون عند نشوب النزاعات أو الخلافات.

في نيجيريا ما يقارب 375 عرق مختلف ومقسمين بشكل كبير بين اكثريات عرقية واقلية عرقية. أكبر هذه الأعراق هم هوسنا فولاني في الشمال وبيوروبا في الجنوب الغربي ولقبو في الشمال الشرقي. هذه الأعراق الثلاثة تشكل 60% من سكان نيجيريا. باقي الأعراق تشكل نسب مختلفة من الأقلية في الدولة بغض النظر عن التعددية الموجودة وتوزيعها الجميع لديهم نفس الحقوق في الوصول الى الحكومة والحقوق في التصويت والترشح لأي منصب منتخب

، وتعتبر بمثابة قوانين عليا، كالميثاق الأعظم

² لا ي (ماغن)

سلطات الحكم

يوضع الدستور أيضاً لأغراض وظيفية هامة، إذ يحدد الإطار الأساسي لتركيبية الحكم في البلد، وآلية عملها. فتحظى كل مؤسسة، أو سلطة، من مؤسسات الحكم، بصلاحيات خاصة، وتحمل مسؤوليات معيّنة.

تمارس الحكم ثلاث سلطات أساسية، وهي:

- **السلطة التنفيذية**، التي تنفذ القوانين؛
- **السلطة التشريعية**، التي تسن القوانين؛
- **والسلطة القضائية**، التي تفسر القوانين.

رغم تنوع الصلاحيات والمسؤوليات الدقيقة الممنوحة لكل سلطة من هذه السلطات في بلدان العالم، يحدد دستور كل بلد، والقوانين المرفقة به، مختلف الوظائف الأساسية التي تضطلع بها كل سلطة، على الشكل الآتي:

- كيف تجمع الحكومة المال
- كيف يتم إقرار الموازنة العامة وإنفاق المال
- كيف توضع التشريعات
- كيف تُطبق التشريعات
- كيف يُصان الدستور
- كيف تتم إدارة الشؤون الخارجية
- كيف تتشكل القوى العسكرية، ولأي سلطة تخضع
- كيف يجري البتّ في النزاعات الناشئة بين سلطات الحكم

يجب تحديد صلاحيات كل سلطة من سلطات الحكم، وتقييدها، بحيث لا تتدخل في شؤون السلطتين الأخرين. لهذه الغاية، تلجأ بعض الديمقراطيات إلى اعتماد ما يُعرف بنظام الفصل بين السلطات، الذي يمنح كلّ من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحيات ومسؤوليات مستقلة، حرصاً على عدم تفوق إحداها على السلطتين الأخرين من حيث النفوذ. يسري هذا النظام مثلاً في الهند، وتشيلي، واليابان، وبولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، فيما تعتمد إندونيسيا نموذجاً محدوداً من الفصل بين السلطات.

ثمة ديمقراطيات لا تفصل بين سلطات الحكم بشكل قاطع، لا بل يعتمد بعضها، كالمملكة المتحدة، نظام الدمج بين السلطات، حيث تتمتع السلطة القضائية بالاستقلالية، فيما تعمل السلطان التنفيذية والتشريعية معاً. في هذا المثل، يجب أن يكون جميع أفراد مجلس الوزراء أعضاء في البرلمان، أي أن يتمتعوا على السواء بصلاحيات سنّ القوانين وتطبيقها. تتبّع دولتا أستراليا وكندا أيضاً نظام الدمج بين السلطات.

للحوول دون تمتع أي سلطة بنفوذ قوي، والحرص على صون حكم القانون وإرادة الشعب في نطاق ممارسة السلطة السياسية، تلجأ الديمقراطيات إلى اعتماد نظام الضوابط والموازنين، الذي يسمح لكل سلطة من سلطات الحكم بتعديل، أو نقض، أو الطعن بأعمال السلطة الأخرى.

تبرز آلية تطبيق هذا النظام في أمثلة كثيرة، غالباً ما تختلف بين الديمقراطيات الرئاسية (حيث يتولى الرئيس رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة) والديمقراطيات التشريعية (حيث يتولى رئاسة الدولة ورئاسة مجلس الوزراء شخصان مختلفان)، يتم اختيارهما بموجب آليتين متميزتين.

مسودة

ففي الديمقراطيات الرئاسية، غالباً ما تُمنح الهيئة التنفيذية صلاحية رفض أو تعديل القوانين التي تقرها الهيئة التشريعية. كما تحظى هذه الأخيرة بصلاحية تجاوز قرارات الرئيس ضمن معايير معينة، والهيئة القضائية بصلاحية الطعن بالقرارات الصادرة عن الهيئتين الأخريين.

أما في الديمقراطيات التشريعية، التي تشهد مراراً تداخلاً بين مهام السلطتين التنفيذية والتشريعية، يجوز أن يخضع الوزراء لمراقبة دقيقة من قبل أعضاء آخرين في البرلمان، خاصةً إذا كانت أحزاب المعارضة تتمتع بنفوذ قوي. وفي بعض الحالات التي يتألف فيها البرلمان من مجلسين، قد لا تتحكم السلطة التنفيذية بكليهما. فيضطلع المجلس الخاضع لسيطرة أحزاب المعارضة، أياً كان، بدور أساسي لجهة الطعن بقرارات الحزب أو الأحزاب الحاكمة، أو التدقيق في أعمالها.

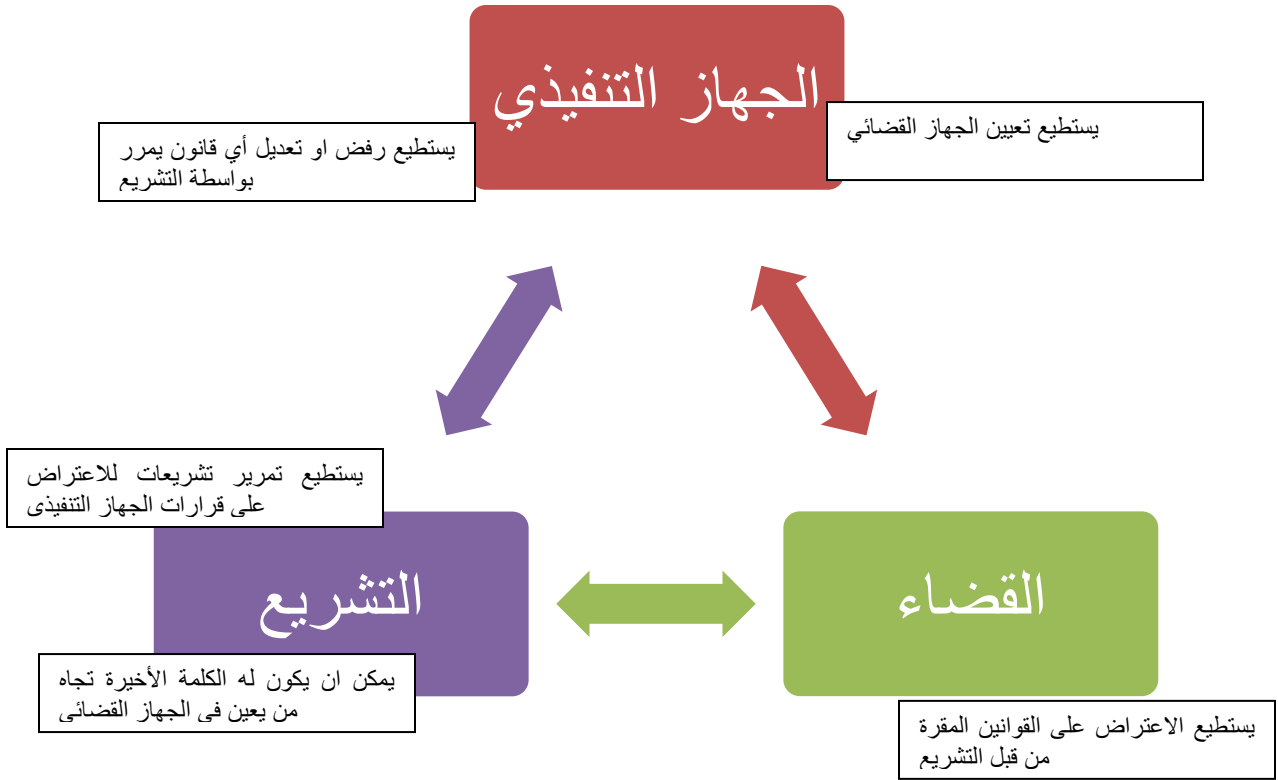
كثيرة هي الديمقراطيات الناشئة حديثاً التي تختار أنظمة مختلطة، يتولى فيها رئيس الوزراء، أو حكومته، مسؤولية إدارة شؤون الحكم اليومية من خلال الوزارات المعنية، إنما بوجود رئيس دولة يتمتع بصلاحية تعيين رئيس الوزراء، وردّ التشريعات، وإصدار أو الموافقة على بعض التعيينات القضائية والحكومية³. وهذا ما يقيم نوعاً من الموازين والضوابط بين المنصبين.

تشمل بعض الأمثلة الأخرى عن آلية تطبيق الموازين والضوابط الآتي:

- القدرة على قبول أو رد التشريع
- القدرة على إقالة رئيس الدولة أو رئيس الوزراء من منصبه
- التصويت بحجب الثقة، لإظهار عدم تأييد أكثرية ممثلي الشعب أعمال الحزب الحاكم
- مراجعة قضائية، تسمح للمواطنين اللجوء إلى القضاء من أجل إعادة النظر في قرار صادر عن الحكومة
- آلية اختيار القضاة التي تستدعي الحصول على موافقة سلطات الحكم الأخرى
- آلية اختيار أعضاء الحكومة، وكبار المسؤولين الحكوميين، التي تستدعي الحصول على موافقة سلطات الحكم الأخرى
- آلية حماية استقلالية القضاء
- القواعد التنظيمية التي ترعى آليات جباية الضرائب والإيرادات من قبل الحكومة
- القيود المفروضة على الجهاز المسؤول عن قوات الأمن وسبل إعلان الحرب

هذا الرسم يوضح الفصل بين السلطات وضبط الموازين على المستوى الأساسي:

³ راجع المصدر: Democracy Education for Iraq – Nine Key Themes، Stanford University ، “ <http://www.stanford.edu/~ldiamond/iraq/DemocracyEducation0204.htm>.



سلطات وقوة القوانين

هنالك العديد من القواعد التي تنظم الحياة العامة وتتمتع هذه الأنظمة بأولويات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بحيث لا تتعارض أي من هذه الضوابط مع الضوابط الأعلى منها في الترتيب وترتيب هذه الضوابط كالآتي:

- 1- الدستور
- 2- القوانين
- 3- الأنظمة
- 4- التعليمات التنفيذية
- 5- الأعراف

سلطات الحكم ومبدأ الفصل فيما بينها

مراجعة المواطن

القادة في أي حكومة ديمقراطية بغض النظر عن النظام يحاولون تعزيز قوتهم خارج القانون، يتصرف بشكل تحكمي وغير عادل وقد يحاول الحكم من خلال قواعد فردية وليس ضمن سيادة القانون. النظام الديمقراطي للحكومة على أية حال يوفر العديد من أشكال الحماية ضد أية انتهاكات من هذا الشكل. الشكل الرئيسي من أشكال هذه الحماية هو حق المواطنين في التظاهر ضد الحكومة أو إعادة التصويت على عزل المسؤول من منصبه. يستطيع المواطنون الاعتراض على احكام السلطة التنفيذية بالجوء للقضاء. هذا الحق أيضا يستخدمه المواطنون لمحاولة التأثير لتحقيق تأثير إيجابي على أسس منتظمة.

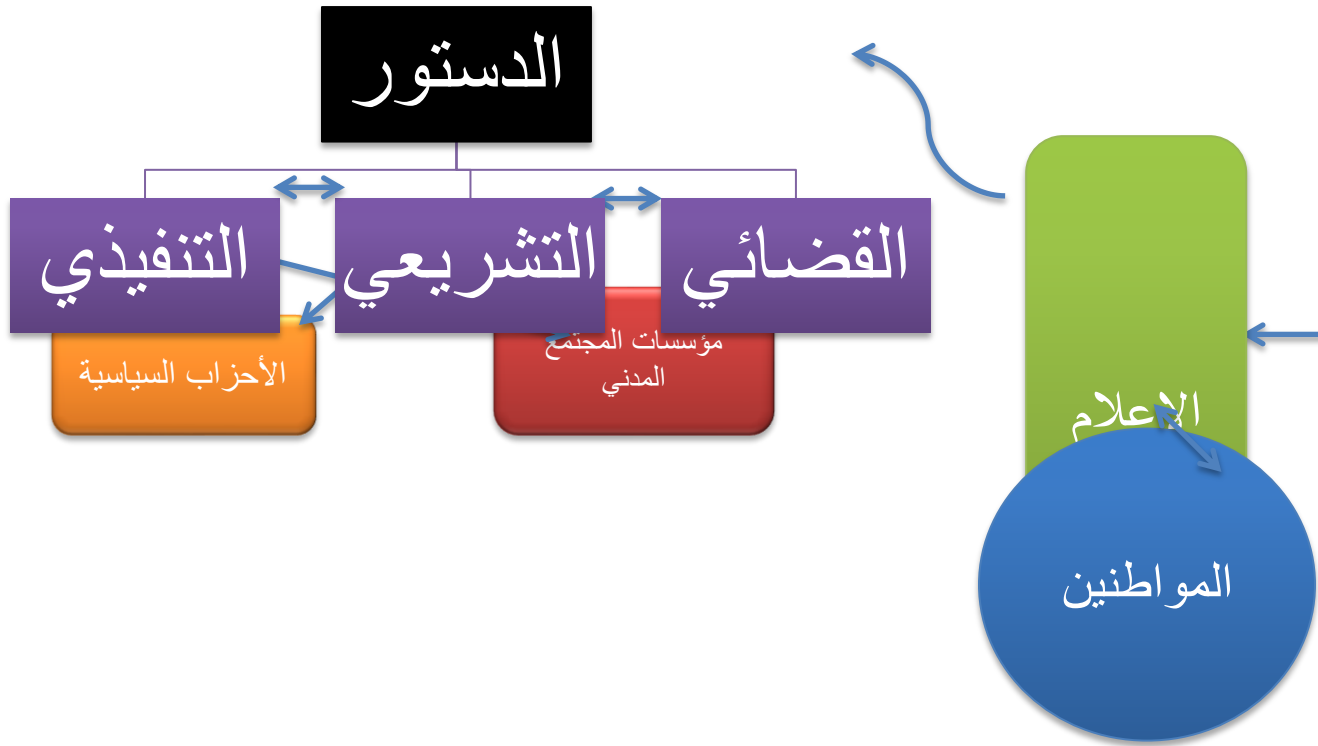
القوى الديمقراطية الفاعلة

لا يقتصر المجتمع الديمقراطي السليم على هيئات الحكم وحسب، إنما يضم عدداً من القوى الفاعلة التي تلعب دوراً حيوياً في أوضاع البلد الاجتماعية والاقتصادية ونظام الحكم، وتحدد عملية صنع السياسات، وآلية إدارة شؤون الحكم. تشكل عدة قوى قنوات وهيئات تنظم أفكار المواطنين وآراءهم.

يتوسع هذا الجزء في مهام وأشكال تأثير هذه القوى المتميزة عن سلطات الدولة، بما فيها:

- الأحزاب السياسية
- المجتمع المدني
- الإعلام

تضطلع هذه القطاعات المتنوعة بدور أساسي في الأنظمة الديمقراطية، من حيث فرز وتطوير الأفكار، وتوفير المعلومات، وتقديم الخدمات، وتحديد السياسات العامة وأوجه الإنفاق. يتبين من تشابك الأسهم في الرسم البياني أدناه أنّ العلاقات القائمة بين مختلف هذه القوى تتميز بالديناميكية، وتكون منطبعة بالتوتر والتبعية المتبادلة على السواء. تُحدث كل واحدة من هذه القوى تغييراً نوعياً في عمل المنظمات الأخرى، حتى في ظل وجود تضارب في الأفكار أو الآراء حول طريقة إدارة البلد.



الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية هي تنظيمات تضم بين صفوفها مجموعة أشخاص يتشاركون الآراء ذاتها حول طريقة تنظيم شؤون المجتمع، والدور الموكّل إلى مؤسسات الحكم، وطريقة تعاظم هذه المؤسسات والمواطنين مع بعضهم البعض. تشكل الأحزاب السياسية قنوات للتعبير عن أفكار المواطنين وآرائهم، وتتنافس فيما بينها للوصول إلى سدة الحكم وتولي السلطة، سعياً إلى تحقيق الرؤيا التي ترسمها عن البلد بصفتها إحدى مؤسسات الحكم المنتخبة شرعياً.

تمنح الأحزاب السياسية المواطنين خيارات لإدارة الحكم، من خلال السياسات والمرشحين الذين يختارونهم. وتتمكّن من تعزيز المؤسسات السياسية الوطنية حين تقدّم هذه الخيارات في معرض الانتخابات، وتسعى إلى حشد المواطنين دعماً لرؤياها

وأفكارها. فهي حجر الأساس في النظام الديمقراطي، وتلعب دوراً أساسياً في تحديد نوعية نظام الحكم الذي تعرضه على المواطنين.

تتولى الأحزاب السياسية المهام التالية في أربعة مجالات أساسية:

مشاركة المواطنين	تحدد الأحزاب السياسية آليات ووسائل تسمح للمواطنين الاثخراط مباشرة في طريقة إدارة وتنظيم شؤون البلد، من خلال هيكلية الحملات الانتخابية، وجهود التوعية التي تبذلها خارج إطار الانتخابات.
إعداد السياسات	الأحزاب السياسية هي مصنع أفكار وسياسات وخطط لطريقة إدارة شؤون البلد، وسبل معالجة التحديات التي يواجهها.
التنافس في الانتخابات	تتيح الأحزاب السياسية إمكانية التنافس سلمياً على السلطة السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات، إما بقبول تحمل مسؤولية الحكم حين تفوز في الانتخابات، أو باحترام خيار الناخبين حين تخسر الانتخابات.
المؤسسات الحاكمة	تشجع الأحزاب السياسية على قيام مؤسسات حكم سليمة، بفضل الجهود التي تبذلها خدمة للشعب، وتفعيل عمل الوكالات والإدارات عند توليها الحكم؛ كما تعزز عامل المساءلة من خلال الرقابة التي تمارسها حين تكون في موقع المعارضة.

للاضطلاع بهذه المهام، يجدر بالأحزاب السياسية أن تكون تنظيمات قوية وفعّالة وفاعلة، قادرة على تقديم الخدمات إلى الشعب في الظروف الصعبة، والتأقلم باستمرار مع الظروف المتغيرة، وإدارة الأفكار الخلاقة والأخطار على السواء.

المجتمع المدني

يشير المجتمع المدني إلى كافة المجموعات الناشطة خارج إطار الحكومة، على مثال المجموعات المحلية، والنقابات المهنية والعمالية، والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات المهتمة بقضايا معيّنة، والمؤسسات الخيرية، والمنظمات الدينية، والجمعيات المهنية. يعبر المجتمع المدني عن اهتمامات المجموعات الاجتماعية، ويشيع الوعي حيال القضايا الرئيسية بهدف التأثير على السياسات وصنع القرارات. في العقود الأخيرة، نجحت هذه المنظمات في تحديد وجهة السياسات العامة في العالم، من خلال حملات المدافعة وحشد الأشخاص والموارد.

إنّ توجه العالم أكثر فأكثر نحو إرساء الديمقراطية شرّح الأبواب السياسية أمام منظمات المجتمع المدني لتلعب دوراً ناشطاً في التأثير على السياسات. ولما كانت هذه المنظمات تنصدر الجبهات، وتكتسب خبرة مباشرة في تأثير أي سياسة أو مشكلة على أرض الواقع، فغالباً ما كانت تتوافر لديها معلومات تفتقر إليها الحكومات أو خبراء الأحزاب السياسية. وبالتالي، فهي تؤمن معطيات أساسية مثبتة ومعارف ضرورية للسياسات والتشريعات، التي تكتسب على الأرجح فعالية أكبر عند تطبيقها.

بحسب التقرير الصادر عن البنك الدولي (2002)، "فقد برز دور منظمات المجتمع المدني كأطراف فاعلة في مجال التنمية العالمية، وأخذت تؤثر إلى حد كبير على شكل السياسات العامة المحلية والعالمية [...] فضلاً عن أنّ التركيز المتعاظم لدى صنّاع السياسات والمواطنين على أهمية الحكم السليم وتعزيز الشفافية أفسح المجال أمامها بأن تلعب دوراً في قطاع التنمية. وبالتالي، أخذ البرلمانيون والإعلاميون وقادة الرأي الآخرون يعتمدون بشكل متزايد على هذه المنظمات، طلباً للمعلومات والمشورة حول السياسات.

إذا كانت منظمات المجتمع المدني تضطلع بدور أكثر فعالية في التأثير على السياسة، فما الذي يميزها عن الأحزاب السياسية؟ نستعرض أدناه بعض أوجه التمايز بين الطرفين:

- قد ترتئي منظمات المجتمع المدني المشاركة أو عدم المشاركة في المسار السياسي. بعضها قد يمتنع عن المشاركة؛ فيما يحاول البعض الآخر التأثير على البرامج السياسية والعامة. أيّاً كان قرارها، لا يجب استبعادها عن عالم السياسة.
- تكون منظمات المجتمع المدني ميالة أكثر للتركيز على عدد معيّن من القضايا الخاصة، فيما تكون الأحزاب السياسية ملزمة بالتعاطي مع جميع المسائل التي تمسّ بمصالح المجتمع.

- تطمح الأحزاب السياسية إلى المشاركة في الحكم، خلافاً لمنظمات المجتمع المدني التي تأمل أن تنجز الأحزاب الحاكمة برنامج عملها.
- يمكن أن تكون منظمات المجتمعات المدني محايدة أو منحازة لعدة أحزاب. فحين تتمتع هذه المنظمات بالاستقلالية، قد تتمكن من التناقض والتفاوض مع الأحزاب السياسية على دعم برنامجها، وكذلك من انتقاد الأحزاب على خلفية برامجها، وعودها (التي تفي أو تنكث بها)، وأعمالها.

الإعلام

يجب أن يتطلع المواطنون على ما يجري في البلد، ليتسنى لهم مساءلة الحكومة ومحاسبتها، ضمن ما يُعرف بمفهوم شفافية الحكم. من هنا دور وسائل الإعلام الهام في تزويد المواطنين بمعلومات عن أداء الحكومة، والقرارات المتخذة التي من شأنها أن تؤثر على حياتهم، وكيف اتخذت، ومن اتخذها، ولأي سبب؟ لا تزدهر أي ديمقراطية ما لم يحصل مواطنوها على المعلومات اللازمة للقيام بخيارات حرة وواعية. لا بل غالباً ما يعتبر الإعلام بمثابة السلطة الرابعة حينما يملأ هذا الدور.

الإعلام، بما فيه الصحافة، التلفزيون والإذاعة، واللوحات الإعلانية، والإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، يؤدي دوراً بارزاً على صعيد توفير المعلومات ومساحة للحوار السياسي ضمن الدول الديمقراطية. وإذا كان الإعلام يتخذ عدة أشكال ويحصد شريحة واسعة من الجمهور، فالوسائل الإعلامية تقوم بدور واضح لدعم التنمية الديمقراطية. فهي تمثل:

- منتدى لمناقشة المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الهامة التي يواجهها المجتمع؛
- مصدر معلومات يستند إليه المواطنون، لاتخاذ القرارات المناسبة حول هذه المسائل أو القضايا؛
- همزة وصل بين المواطن وممثليه، إذ تؤمن لكلا الطرفين أرضية للتعبير عن الهواجس، والتحركات والمواقف من القضايا التي تشغل الاهتمام العام؛
- أداة لإشاعة الوعي بين أبناء المجتمع، على اختلاف فئاتهم وتوزعهم الجغرافي.

يستدلّ من الفقرات السابقة، أنّ نوعية المشاركة السياسية في البلد تتأثر بمدى استقلالية وسائل الإعلام التامة، أي بعدم خضوعها للسيطرة أو استغلالها كأداة لتلبية أجندة سياسية أو فردية. وقد ساهم بروز قنوات تتمتع بهامش أكبر من الاستقلالية، كمواقع تحميل مقاطع الفيديو عبر الإنترنت، والمدونات الفردية، ومنتديات مواقع التواصل الاجتماعي، في استحداث آليات هامة للطعن بوسائل الإعلام المنحازة، حيثما وجدت. إلا أنّ إقامة توازن بين الأجندة الخاصة والمعلومات الحيوية التي يحتاج إليها المواطنون للقيام بخيارات واعية لا يزال يعتبر من المهام البارزة في عدة ديمقراطيات.

مثال ذو علاقة:

دستور جنوب أفريقيا لعام 1996 يعتبر مثالا للنصوص الدستورية، حيث أن الطريقة التي تم اقراره فيها تعتبر أحد النماذج الناجحة في التحول من النظام الاستبدادي المحتل إلى مجتمع ديمقراطي.⁴

في المجلد اخذت العملية سبعة سنين منذ عام 1989 حتى 1996 تم إقرار الدستور النهائي. مر خمسة سنين تقريبا بين الاجتماع الأول والثاني بين نيلسون مانديلا ورئيس الوزراء بوثا في عام 1989 والاتفاق على وضع دستور انتقالي والانتخابات الأولى غير العنصرية في عام 1994. خلال هذه الفترة كان هنالك حالات اعتداء هددت العملية.

المرحلة المفصلية كانت خلال الأعوام 1990-1994، التفاهم حول العملية تمت مناقشته في جلسات مغلقة ومفتوحة بين الخصوم السياسيين. هذا يتضمن عام 1990 الاتفاق على مفاوضات التفاوض على الدستور: مفاوضات مطولة من عام 1991 حتى 1992 حول شكل عملية تشكيل الدستور: اتفاقات عام 1993 حول الآليات: وفي شهر كانون الأول الاتفاق على الدستور الانتقالي يتضمن المبادئ والإجراءات المتضمنة عملية تشكيل الدستور. في شهر أبريل عام 1994 تم عقد اول انتخابات برلمانية غير عنصرية مع نسبة مشاركة بلغت 86%. في الشهر الذي يليه اجتمع مجلس النواب الجديد كهيئة العامة للدستور.

⁴ “Democratic Constitution Making: The South African Experience.” Vivien Hart, Special Report: Democratic Constitution Making. *United States Institute of Peace.*

خلال الفترة 1994 – 1996 أصبحت عملية صنع الدستور في جنوب أفريقيا مثالا وطنيا مع مشاركة المواطنين المستمرة والفعالة. للمرة الأولى قام ممثليهم المنتخبين بالهيئة العامة تواصلت مع المواطنين لتعليمهم وسماع وجهات نظرهم. الجهود التعليمية شملت استخدام الحملات الدعائية باستخدام الصحف والاذاعات والتلفاز والمنشورات: حيث كان هنالك صحيفة للهيئة العامة توزع بعدد 160000 نسخة واستخدام موقع انترنت وعقد اجتماعات عامة: كل هذه الأفعال مكنتهم من الوصول إلى 73% من السكان. خلال الأعوام 1994-1996 وصل للهيئة العامة للدستور ما يقارب اثنين مليون توصية من الافراد والمجموعات كسب التأييد والنقابات المهنية ومجموعات مهتمة أخرى.

في المرحلة الأخيرة خلال الأعوام 1994-1996 بالتزامن مع الحملة التشاركية لجان الهيئة العامة وضعت مسودة للدستور الجديد ضمن ضوابط الدستور الانتقالي عام 1994: اول مسودة تم نشرها في تشرين الثاني 1995 مع ترك 68 قضية مفتوحة للنقاش للعمل أكثر عليها: النسخة المراجعة تم وضعها في شهر أبريل 1996: النسخة النهائية تم طرحها في أيار 1996. خلال الفترة تموز – أيلول 1996 قامت المحكمة الدستورية بمراجعة الدستور: عندها اعادت المحكمة الدستورية النص للهيئة العامة لإجراء بعض التعديلات، وتمت هذه التعديلات في تشرين أول. في شهر تشرين الثاني أعطت المحكمة الدستورية موافقتها النهائية على الدستور وفي كانون الأول وقع الرئيس مانديلا الدستور كقانون.

في جنوب افريقيا اخذت العملية وقت. لقد كانت على مراحل وقد استفادت من الدستور الانتقالي الذي سمح لمفاوضات الانتقال من الاستمرار. تم دعوة الجميع للمشاركة في وقت محدد بدلا من فتح العملية كل الوقت وبعدها تم الاعتماد على الابداع والمصادر التي ساهمت في تيسير النقاش الفعال. للتأكد من ان المخرجات ستأتي متناسقة مع مبادئ الديمقراطية عام 1994 التي تم خلقها بواسطة استمرارية النقاش بين الهيئات القضائية وموافقة البرلمان. المجموعات التي تتضمن المرأة والسلطات العشائرية وجدت طريقها للتأكد ان مطالبها تأخذ بعين الاعتبار. جنوب افريقيا أيضا كان لها مؤسسات مجتمع مدني يمكن ان تشكل عبي في تعزيز العنصرية وزيادة تأثيرها في العملية السياسية

- ❖ http://www.icj.org/article.php3?id_article=3088&id_rubrique=11&lang=en
- ❖ <http://www.usip.org/the-day-after-project>
- ❖ http://www.idea.int/publications/democratic_dialogue/ar.cfm
- ❖ <https://www.aswat.com/en/node/5684>
- ❖ <http://syrianexpertshouse.org/archives/775>